تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

الذي عقد في 31 مايو/أيار 2019

أولا- الجلسة الصباحية: الافتتاح

1- افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في 31 مايو/أيار 2019، مرحبا بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الست. وشجع جميع الحاضرين على التفكير في الهدف النهائي لإصلاح الأمم المتحدة، وهو تحسين الطريقة التي تقوم بها الصناديق والوكالات بخدمة الناس على الأرض سواءً من خلال تحسين الكفاءة أو زيادة الاتساق أو التفكير الابتكاري. وفي هذا الصدد، قال إن الزيارة الميدانية المشتركة الأخيرة التي قامت بها المجالس التنفيذية إلى كولومبيا كانت قيّمة بدرجة كبيرة، فقد أتاحت للمشاركين فهم ما يعنيه للأمم المتحدة العمل معا وباتساق وفي شراكة مع الحكومات.

2- وفي كلمتها الافتتاحية، أشارت نائبة الأمين العام إلى أن جهود الإصلاح تمضي على قدم وساق، فقالت إنها تُدرك إسهامات كل رئيس من رؤساء الوكالات الحاضرين. وقالت إنها تشعر بالتشجيع إزاء المناقشات التي دارت في الجزء الرفيع المستوى الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتي كانت أول فرصة مشتركة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد قرار الجمعية العامة 279/72، أي قبل سنة واحدة بالضبط. ومن بين اللمحات البارزة التي انبثقت عن تلك الدورة، تناولت نائبة الأمين العام الاعتراف الواسع بتنفيذ جميع ولايات الإصلاح؛ والوثائق التي أُعدت لدعم عمليات الإصلاح، مثل إطار المساءلة الإدارية؛ والتوقعات الكبيرة من الدول الأعضاء، لا سيما في مجالات من قبيل الإبلاغ عن مكاسب الكفاءة والرقابة؛ والالتزام بالمشاركة في حوار مع الدول الأعضاء حول كيفية تعزيز الأصول الإقليمية والمكاتب القطرية.

3- وحثت نائبة الأمين العام أعضاء المجالس التنفيذية على الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإصلاح وهم يبحثون المواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع المشترك لرؤساء المجالس التنفيذية. ولاحظت أن توجيهات الدول الأعضاء ستكون حاسمة في كثير من القضايا المتصلة بالإصلاح، مثل تصميم نُظم الإبلاغ ونُظم التقدم القطري؛ ومناقشات كيانات محددة بشأن اتفاق التمويل؛ ودعم المساهمات المستدامة في تكاليف نظام المنسقين المقيمين، وفرض رسم قيمته 1 في المائة؛ وتعيين أفضل المرشحين لمناصب المنسقين المقيمين. وقالت في الختام إنها بالنيابة عن الأمين العام تعترف بعبء العمل الهائل الواقع على المجالس التنفيذية في الفترة السابقة لاجتماع الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول. وشجعت جميع الحاضرين على مواصلة الزخم نحو تحقيق خطة عام 2030 والعمل معا من أجل تلبية تطلعات الناس في العالم أجمع.

4- ووصف المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في ملاحظاته الاجتماع المشترك لرؤساء المجالس التنفيذية بأنه فرصة ثمينة لجميع الحاضرين كي يستلهم كل منهم الآخر في العمل نحو جعل الأمم المتحدة على أفضل حال. وأكد أهمية القضاء على التقوقع كجزء من عملية الإصلاح، مشيرا إلى أن كثيرا من حالات التقوقع يمكن أن تكون راجعة إلى اشتراطات مفروضة من الدول الأعضاء نفسها، ودعا الجميع إلى المشاركة في اتصالات مفتوحة وأمينة من أجل تمكين الصناديق والبرامج من العمل معا بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وحث المشاركين على عدم إغفال التحديات العالمية الكبرى، مثل إنهاء النزاع والحروب، في نفس الوقت الذي يبحثون فيه فرص تحسين التعاون بين مختلف المجالس التنفيذية. وأشار في الختام إلى أهمية استخدام لغة سهلة الفهم وخالية من المصطلحات المغرقة في الغموض عند التحدث عن الآثار الإيجابية المتعددة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فقال إن التواصل المباشر الفعال هو السبيل نحو زيادة التمويل لهذا العمل الحيوي.

ثانيا- الجلسة الصباحية: الموضوع 1

طرائق عمل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

5- قدم رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الموضوع الأول، فقال إنه يلاحظ الأعمال الهائلة التي جرى الاضطلاع بها لتحسين عمل المجالس التنفيذية وتبسيطه خلال السنوات القليلة الماضية. ومن الأمثلة الأخيرة على هذا التقدم تكوين المجموعة الأساسية من الدول الأعضاء المعنية بطرائق عمل المجالس التنفيذية في يناير/كانون الثاني 2019 استجابة للقرارات المتعلقة بطرائق العمل التي اعتمدتها المجالس التنفيذية المعنية في دوراتها العادية الثانية لعام 2018. وأضاف أن المجموعة كُلِّفت بمهمة قيادة عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء لبحث كفاءة دورات المجالس التنفيذية الحالية وجودتها، وكذلك مهام الاجتماع المشترك. وأعرب الرئيس عن شكره لمنسق المجموعة الأساسية، سفير جمهورية كوريا ونائب ممثلها الدائم، وجميع الدول الأعضاء المشاركة والأمانات على مشاركتها البناءة في المجموعة.

6- وذكَّر الرئيس الاجتماع المشترك بأن الهدف الجامع لمناقشات المجموعة الأساسية هو تحسين الكفاءة والفعالية في طرائق عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وهيئاتها الرئاسية، مع الحفاظ على توجيهها وإشرافها التنفيذيين دون تكرار لمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والأنشطة التشغيلية للجزء الإنمائي والمجالس التنفيذية المعنية. وأكد أن المجموعة الأساسية تدرك ضرورة تحسين طرائق عمل، مع مراعاة الولايات المختلفة التي تختص بها كل ولاية وما تتميَّز به من خصائص. وقال إن المجموعة الأساسية أوصت في بيانها الخطي عن عملها بعدة توصيات يمكن لكل مجلس أن يتخذها فورا، وإن اليونيسيف أوضحت أنها مستعدة لدعمها جميعا، أو أنها تتخذ بالفعل إجراءات بشأن ما يلي: زيادة التفاعل في دورات المجالس التنفيذية؛ وزيادة التكافؤ بين الجنسين في تكوين أعضاء أفرقة المناقشة المشاركين في دورات المجالس التنفيذية؛ ووضع إطار مؤسسي لاجتماع رؤساء المجالس من أجل تحسين مواءمة القضايا المشتركة وتعزيز التنسيق بين الوكالات.

7- ولاحظ الرئيس أن تحسين طرائق عمل لا يعني اتباع نهج "واحد يناسب الجميع"، وأكد أن كل وكالة وكل مجلس تنفيذي ينبغي أن يسعى إلى إحراز تقدم فردي نحو تحسين طرائق عمله متى كان ذلك ممكنا.

8- وأكد الرئيس أن المجلس التنفيذي لليونيسيف ملتزم تماما بعملية النهوض بطرائق عمله وأنه يحظى بالتأييد الكامل من المدير التنفيذي للمنظمة في جهوده. غير أنه أشار إلى أن العمل لم ينته بعد. وسلط الضوء على عدم وجود آلية فعالة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تهم جميع المجالس التنفيذية. وقال إن كل مجلس تنفيذي يناقش تلك القضايا ويبت فيها على حدة وهو ما يسفر عن ازدواجية وتفتت. ودعا الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في الاقتراحات المتعلقة بالطريقة التي يمكن بها للمجالس التعامل مع المسائل المشتركة بدون تفويض سلطة اتخاذ القرار أو المساس باستقلال المجالس وإدارتها الذاتية. ولاحظ أن الإجراءات المشتركة يمكن مناقشاتها والاتفاق عليها بصورة جماعية بينما يمكن لكل مجلس الاستمرار في اتخاذ قراراته على حدة. وأضاف أن القضايا التي يمكن أن تستفيد من تلك المعاملة تشمل استرداد التكاليف، والفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية، وتنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وطرائق العمل. وقال إن هذه أمثلة للقضايا المشتركة التي ينبغي أن تعالجها المجالس التنفيذية معا من أجل تعزيز الكفاءة والتعاون بين الوكالات.

9- وفي الختام، أكد الرئيس أن طرائق عمل المجالس وسيلة لبلوغ غاية وليست غاية في حد ذاتها. وشدَّد على ضرورة العمل معا، مشيرا إلى أنه لا بد أن يقوم أعضاء المجالس والأمانات كل بدوره. ولاحظ الرئيس أن من المهم ألا تنغمس المجالس في التفاصيل التي ينبغي أن تعالجها الأمانات كي تركز بدلا من ذلك على القضايا الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد على النهوض بجداول الأعمال المشتركة والفردية مع الاعتراف في الوقت نفسه بما تنفرد به كل وكالة من ولاية وخصائص واحترامها. وأخيرا، لاحظ الرئيس أن عملية تحسين طرائق العمل تمضي على قدم وساق؛ وأضاف أن هذا العمل يسعى في نهاية المطاف إلى أن تدعم طرائق العمل تماما تحقيق خطة عام 2030، وأن تحسين طرائق العمل سيحقق كفاءات للمجالس ومكاسب للجميع على المستويين الجماعي والفردي.

10- وقدم منسق المجموعة الأساسية التقرير الخطي مسلطا الضوء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتصلة بالمناقشات المتعلقة بطرائق عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية؛ وطرائق عمل هيئاتها الرئاسية؛ والقواعد والوثائق واتخاذ القرارات. وأكد أن المجموعة الأساسية كانت تدرك طوال المناقشات أن كل ما يدخل على طرائق العمل من تغييرات لا بد أن يراعي ولاية كل وكالة وخصائصها المحددة.

11- ويقسِّم البيان الخطي استنتاجات المجموعة الأساسية إلى مجالات التقاء ومجالات عدم التقاء. وسلط المنسق الضوء على ثمانية مجالات للالتقاء، بما فيها الإحاطات غير الرسمية المشتركة بشأن المواضيع التي تهم الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، ووضع إطار مؤسسي لاجتماع الرؤساء، وزيادة التخطيط الطويل الأجل للزيارات الميدانية المشتركة، ووضع جدول عام لمقارنة النُظم الداخلية للمجالس التنفيذية. ومن بين مجالات عدم الالتقاء، أشار المنسق إلى ثلاثة اقتراحات: الارتقاء بالاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية ليصبح هيئة لصنع القرار مع إدخال اجتماعات استثنائية مدتها يوم واحد للموافقة على الوثائق القطرية (وبالتالي تخفيف عبء العمل الواقع على دورات المجالس) ومواءمة هياكل الأنظمة الداخلية للمجالس الأربعة.

12- وأوصت المجموعة الأساسية بأن ينظر كل مجلس في كيفية التعامل مع مجالات الالتقاء المحددة في البيان الخطي، بما في ذلك عن طريق دمجها في القرارات المتعلقة بطرائق العمل. وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء تتخذ حاليا مواقف متنوعة بشأن مجالات عدم الالتقاء، يمكن إعادة النظر فيها في موعد لاحق لبحث السُبل المحتملة للمضي قدما. وأشار المنسق أيضا إلى أن المجموعة الأساسية أعدت مشروع قالب نموذجي للقرارات يعكس المناقشات غير الرسمية المشتركة في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. ويمكن استخدام هذا القالب النموذجي كأساس للتفاوض واعتماد القرارات في دورة كل مجلس من المجالس التنفيذية التي ستعقد مباشرة بعد الاجتماع المشترك.

13- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لجهود المجموعة الأساسية، مؤكدة الحاجة إلى مراعاة الولايات والخصائص الفردية للمجالس التنفيذية والحرص على ألا تؤدي أي تغييرات إلى تمييع الوظيفة الرقابية للدول الأعضاء. ولاحظت عدة وفود أن التغييرات ينبغي أن تركز على المجالات المحددة بأنها تنطوي على مشاكل من أجل تجنب المساس بطرائق العمل المتسمة فعليا بالكفاءة. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن المناقشات ينبغي أن تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وألا تقتصر على الدول الأعضاء في المجالس التنفيذية، ولذلك يمكن أن يمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى أنسب لمعالجة تلك القضايا. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه إزاء اقتراح زيادة عدد دورات المجالس التي تعقد سنويا. وأعلنت الدول الأعضاء اتفاقها مع الاقتراح الداعي إلى التركيز في البداية على مجالات الالتقاء وإرجاء مجالات عدم الالتقاء لمناقشات مقبلة.

14- وأكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من جديد للدول الأعضاء أن رؤساء المجلس سيسارعون باتخاذ إجراءات سريعة بشأن الاستنتاجات التي توصلت إليها المجموعة الأساسية، لا سيما اقتراح عقد اجتماع الرؤساء على نحو أكثر انتظاما. وأضاف أن الرحلة الميدانية المشتركة الأخيرة إلى كولومبيا التي شارك فيها جميع الرؤساء الأربعة أثبتت فائدة عمل الرؤساء معا في تعاون وثيق لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وسلط الرئيس الضوء أيضا على القضايا التي طرحت أثناء الأنشطة التشغيلية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بالجزء الإنمائي الذي تناول تحقيق المواءمة على نطاق المنظومة والحوكمة على مستوى الكيانات من أجل تحسين المساءلة. وأضاف أن هذه القضايا تستحق اهتمام المجلس وتشمل الصلة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية والحاجة إلى التحول من نهج الوكالات الفردية إلى نهج متكامل يتيح للوكالات العمل معا بسلاسة على المستوى القطري. ووجهت أيضا دعوة للاستفادة من أفضل الممارسات المتصلة بالفصل المشترك والنظر في وضع نص مشترك للقضايا الأخرى.

15- وردا على تعليقات الدول الأعضاء، قال منسق المجموعة الأساسية إنه يوافق على ضرورة التركيز على تجنب الازدواجية والتداخل في كل التغييرات التي يتم إدخالها على طرائق العمل. وأشار إلى أن المجموعة الأساسية لا تؤيد عموما زيادة عدد دورات المجالس وأن كل مجلس تنفيذي مسؤول عن تحديد عدد الدورات التي تعقد كل سنة. وعلى الرغم من أنه ليس في وضع يمكنه من التعليق على اقتراح استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمنتدى لمناقشة طرائق العمل فإنه يقدِّر التوافق بين الدول الأعضاء على ضرورة أن ينصب التركيز الحالي على مجالات الالتقاء.

16- وقال رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إنه متفق مع وجهة نظر أعضائه بشأن جهود تحسين طرائق العمل. وفي حين أن **البرنامج** ملتزم التزاما غير مشروط بتحسين طرائق عمله ودعم العملية التشاورية المشتركة حسب ما أكده قرار اتخذه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019 فإن أعضاء **البرنامج** يشعرون أنهم غير ممثلين تمثيلا كافيا في المناقشات التي يرون أنها منصبة على معالجة التحديات التي تواجهها مجالس نيويورك. وأضاف أن كثيرا من الاقتراحات المطروحة لتحسين طرائق العمل ليست ذات صلة واضحة **بالبرنامج** نظرا لولايته الإنسانية وحوكمته التشغيلية المختلفة واحتياجاته الرقابية، ورعايته المزدوجة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتختلف البيئة المؤسسية **للبرنامج** عن مثيلاتها في الوكالات التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، ويتزامن جدوله الزمني مع الجدول الزمني لسائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وأضاف أن الوكالة تواجه أيضا تحديات محددة جدا، مثل تضاعف الاحتياجات والموارد خلال السنوات القليلة الماضية بسبب ازدياد عدد النزاعات وحالات الطوارئ الغذائية في العالم. وفي سياق هذه التحديات، يشعر أعضاء المجلس بارتياح شديد إزاء الطريقة التي يدار بها المجلس التنفيذي حاليا، ولا توجد احتياجات كبيرة متصورة لإجراء إصلاحات عميقة أو تقارب مع المجالس الأخرى. وشدد الرئيس على أن **البرنامج** ومكتبه التنفيذي لا يسعيان على الإطلاق إلى عرقلة عملية تحسين طرائق العمل وأنهما سيساهمان بدور فاعل حيثما يكون بوسعهما القيام بذلك على نحو هادف، ولكنه يلاحظ ضرورة إعادة تقييم وجهة النظر التي تدعو إلى التعامل مع **البرنامج** كما لو كان منظمة مقرها في نيويورك كي يعامل على قدم المساواة مع الصناديق والبرامج الأخرى التي توجد مقارها في روما.

17- وأشار رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف في ملاحظاته الختامية إلى أنه بالنظر إلى أن جهود إصلاح الأمم المتحدة على النطاق الأوسع تسعى إلى إيجاد تآزرات أفضل لخدمة المحتاجين، ينبغي أيضا للمجالس التنفيذية المعنية معرفة الطريقة التي تتكيَّف بها من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف. وحث المجالس على معالجة مجالات الالتقاء، واضعة في الاعتبار أن هذه توصيات وليست قرارات وأنه لا يجري فرض أي تغييرات. وأضاف أن العمل في اليونيسيف يجري على قدم وساق في المجالات التي يمكن فيها للمنظمة تحسين طريقة عملها، من زيادة الاهتمام بالتكافؤ بين الجنسين إلى بحث كيفية تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام وقت دورات المجلس.

18- وقال إنه متفق مع الدول الأعضاء على أن معالجة مجالات عدم الالتقاء ستستغرق وقتا وأن مراعاة الولايات ينبغي أن تشكل الأساس الذي تنطلق منه جميع جهود تحسين طرائق العمل. غير أنه وصف التنسيق بين الوكالات بأنه على أكبر قدر من الأهمية، ومن الضروري كسر حالة التقوقع وتحطيم الحواجز الأخرى من أجل تحقيق تعاون فعال في الميدان. وأضاف أن ثقافات العمل الجديدة مطلوبة لتحقيق ذلك سواء داخل الوكالات المعنية أو داخل الدول الأعضاء التي ينبغي أن تُشجع الإصلاح في مؤسساتها. وقال إن التغيير سيستغرق وقتا ولكنه ضروري للتكيُّف من أجل التغلب على التحديات التي يواجهها المحتاجون في جميع أنحاء العالم.

ثالثا- الجلسة الصباحية: الموضوع 2

المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة والتمييز، والاستغلال والانتهاك الجنسيان

19- وصفت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاحظاتها الافتتاحية المناقشات التي دارت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بأنها تؤكد من جديد التزام جميع المجالس التنفيذية المشاركة بوضع نهاية للانتهاك الجنسي والمشاركة في التغيير الثقافي المطلوب لإيجاد عالم متحرر من سوء السلوك.

20- ووجهت المديرة التنفيذية لليونيسيف شكرها إلى أعضاء المجالس التنفيذية على مشاركتهم ودعمهم وأكدت من جديد التزام اليونيسيف بإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وجميع أشكال التمييز، وإساءة استخدام السلطة والتحرش في أماكن العمل. وأكدت الثقة - من جانب المستفيدين والموظفين والمنظمات الشريكة على حد سواء - في أن الوكالات ستوفِّر برامج مأمونة وبيئة جديرة بالاحترام ليس فيها مكان للتحرش أو أي نوع من الإساءة.

21- وقالت إن اليونيسيف اتخذت عدة خطوات لتعزيز نظمها الداخلية من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وتعمل اليونيسيف أيضا من أجل تحسين ثقافة مكان العمل عن طريق إدخال آليات إبلاغ أبسط وتعزيز التحقيقات. ويتم إبلاغ منسقة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين بانتظام بجميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها موظفو اليونيسيف أو المتعاقدين أو موظفي الشركاء المنفذين يتم إبلاغها. وأضافت أنها كلفت بتقديم تقرير مستقل عن الثقافة الداخلية في اليونيسيف، ويجري وضع استراتيجية جديدة لمعالجة القضايا المتعلقة بمكان العمل. وبينما تُبذل جهود مماثلة داخل الوكالات، يتعيَّن على جميع الوكالات والمنظمات الشريكة الأخذ بنهج جماعي لضمان الاستجابة باتساق وبفعالية لهذه القضايا على المستوى القطري.

22- وقالت المديرة التنفيذية إنها، بصفتها رئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي فإنها مسرورة بملاحظة مستوى التزام الوكالات ومشاركتها في العمل معا من أجل معالجة هذه القضايا، بما في ذلك تخصيص الموارد البشرية والمالية لدعم الإسراع باتخاذ إجراءات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري. وأضافت أنه يجري بذل جهود لتبادل البيانات المشتركة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتحسين قدرات التحقيق.

23- وفيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل المجتمعات المحلية، تعمل الوكالات معا من أجل تعزيز آليات الإبلاغ وتحسين دعم الناجين من الضحايا وزيادة المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتسعى خطة جديدة اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ديسمبر/كانون الأول إلى التعجيل بجهود تعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على آليات الإبلاغ المأمونة التي يمكن الوصول إليها بسهولة؛ ودعم الناجين من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لمساعدتهم على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية؛ وتحسين المساءلة والتحقيقات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بسبب القصور الكبير في الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بين المجتمعات المحلية والتحرش وإساءة استخدام السلطة داخل الوكالات نفسها. ولا تزال خدمات الاستجابة غير متكافئة وتوجد فجوات كبيرة في ضمان المساءلة الجنائية عن مرتكبي تلك الأفعال.

24- واكدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدور الحيوي للقيادة العليا في تغيير الثقافة التنظيمية وفي غرس عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة والتمييز. وقالت إن على المنظمات أن تتخذ نهجا ينصب تركيزه على الضحايا لحماية المبلغين واتخاذ الإجراءات الواجبة في الوقت المناسب. وأشارت إلى أن التحقيقات في هيئات الأمم المتحدة في كثير من الحالات تستغرق وقتا طويلا، لا سيما بالمقارنة مع المنظمات الأخرى التي يمكن فيها اختتام التحقيق في قضية ما في غضون أسبوع من تاريخ تقديم الادعاء. ومن المهم بصفة عامة للأمم المتحدة أن تنظر في الاتجاهات السائدة في العالم الخارجي من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات التي يمكن أن تحسِّن فعالية استجابتها لتلك القضايا.

25- وأضافت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الهيئة تسعى إلى وضع خبرة المرأة في صميم جميع أعمال مكافحة التحرش الجنسي لضمان وضع عمليات على نطاق المنظومة وتبادل أفضل الممارسات. وتحقيقا لهذه الغاية، عيَّنت المنظمة منسقا تنفيذيا ومتحدثا رسميا فيما يخص التحرش الجنسي والتمييز، وهو يعمل مع جميع وكالات الأمم المتحدة. وتُساهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بدور فاعل في مبادرة الضوء الكاشف وفي فرقة العمل التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمعالجة التحرش الجنسي. وتعمل المنظمة مع القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني في مبادرات لمنع التحرش الجنسي ومعالجته.

26- وقالت إن السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة في التعامل مع التحرش الجنسي اعتمدت في السنة الماضية من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ثم بعد ذلك من مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويجري رصد اعتماد السياسة وتنفيذها. وكشفت دراسة استقصائية أُجريت مؤخرا لأماكن العمل في الأمم المتحدة عن اتجاهات مثيرة للقلق في معدلات ارتكاب التحرش الجنسي وطبيعته داخل المنظومة، وأظهرت الدراسة ارتباطا قويا بين التحرش الجنسي والإقصاء والسلوك غير اللائق. وتوفِّر أماكن العمل التي تسودها الفظاظة تربة خصبة لإساءة استخدام السلطة والتخويف والعنصرية وسائر أشكال التحرش والتمييز.

27- ووجهت المديرة التنفيذية شكرها إلى حكومات إسرائيل وكينيا وفرنسا وهولندا على نهجها الاستباقي في إنشاء فريق جديد من الأصدقاء للقضاء على التحرش الجنسي. وبالإضافة إلى جهود منع التحرش الجنسي داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها، تعقد المنظمة أيضا دورات منتظمة لبناء قدرات جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتشمل الأنشطة الأخرى صياغة الخطوط التوجيهية التي أُطلقت مؤخرا بشأن البيئة التمكينية، والعمل في إعداد ميثاق حقوق ضحايا التحرش الجنسي. وفي الختام، أكدت المديرة التنفيذية أهمية تعزيز بيئة مأمونة للموظفين المبتدئين والموظفين المرؤوسين والمتعاقدين للإبلاغ عن أي قضايا متصلة بالتحرش أو الانتهاك. وقالت إنها تتوجه بكلمتها تحديدا إلى الدول الأعضاء داعية إياها إلى النظر في مسألة الحصانة الدبلوماسية لتقييم ما إذا كانت ميزة ترغب في الاحتفاظ بها بينما تطالب بمستويات مختلفة من السلوك من وكالات الأمم المتحدة.

28- وأكدت الدول الأعضاء من جديد تأييدها العمل الذي تضطلع به جميع الوكالات لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وعرضت عدة أعضاء تبادل أفضل الممارسات التي أفرزتها تجارب مؤسساتها. وحددت الدول الأعضاء القدرات التحقيقية باعتبارها مسألة رئيسية، معترفة بصعوبة الحصول على محققين متخصصين في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. واقترح أحد الوفود إدخال مجمع من المحققين الذين يمكن لمختلف الوكالات الاعتماد عليهم ويمكنهم أيضا زيادة حيادية التحقيقات.

29- وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى القطري، طلبت إحدى الدول الأعضاء مزيدا من المعلومات عن دور المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وطلب الوفد أيضا تفاصيل أكثر عن الطريقة التي تتبع بها الوكالات ما تحرزه من تقدم، وكيفية تنفيذ قاعدة بيانات التحري عن السوابق (Clearcheck)، وأفضل السُبل أمام الدول الأعضاء لدعم جهود منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والاستجابة لها. والتمست دولة عضو أخرى إيضاحات بشأن كيفية تبادل مختلف الوكالات خبراتها.

30- ووجهت المديرة التنفيذية لليونيسيف شكرها إلى الدول الأعضاء على دعمها. وفيما يتعلق بمسألة المحققين، أشارت إلى صعوبة الحصول على محققين مزودين بالمهارات المناسبة، وإلى أن من الصعب بصفة خاصة العثور على محققات. وأضافت أن اليونيسيف وسعت مؤخرا عدد المحققين العاملين فيها من 10 إلى 17، وهو ما سيكون له أثر إيجابي. وقالت إنها على الرغم من ذلك ترى أن فكرة مجمع المحققين ينبغي دراستها، مشيرة إلى أنه سيتعيَّن توسيع ذلك المجمع وتقليصه تبعا لاحتياجات الوكالات. وأضافت أن المنظمة بدأت النظر في الأخذ بنهج المسار السريع في التحقيقات بمختلف أنواعها، وأنها تُشجع المجالس التنفيذية على منح الوكالات سلطة إدخال ذلك النهج أو حتى تجريبه لمدة أسبوع واحد في قضايا معيَّنة.

31- ورددت المديرة التنفيذية كلمات نظيرتها في هيئة الأمم المتحدة فيما يتصل بالعقبة التي تفرضها الحصانة الدبلوماسية والتي تحول دون إحالة الجناة إلى العدالة. وقالت إن مشاركة الدول الأعضاء مطلوبة للتغلب على هذه المسألة. وردا على أسئلة بشأن رصد التقدم المحرز، قالت إنها تلاحظ أنه تم وضع إطار للرصد من أجل قياس التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي الإبلاغ، والوصول إلى الخدمات، والتحقيقات وذلك كجزء من اقتراح اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الداعي إلى التعجيل باتخاذ إجراءات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري. ومن المؤكد أنه يمكن للدول الأعضاء أن تساهم بالدعم المالي، ويمكنها أيضا ضمان حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة على الدعم المناسب لحماية صحتهم العقلية ولتيسير إعادة اندماجهم في المجتمع. وأشارت إلى عدم كفاية الموارد اللازمة للحفاظ على إمكانية وصول الضحايا الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الخدمات بالاستناد إلى احتياجاتهم الفردية.

32- ولاحظت المديرة التنفيذية أيضا قيمة الحملات الوطنية للقضاء على القبول الاجتماعي للعنف داخل العلاقات - وهو ما يمثل طريقة محتملة أخرى يمكن بها للدول الأعضاء المساهمة في القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

33- وردا على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن شكرها للدول الأعضاء على تسليط الضوء على قضية التغيير الثقافي، وقالت إنها ترحِّب بجميع جهود تبادل أفضل الممارسات. وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى القطري، قالت إنها تلاحظ أن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقتضي من جميع الوكالات تيسير التغيير الثقافي كجزء من عملها لغرس المساواة بين الجنسين في عملها على المستوى القطري. وقالت إنها على الرغم من ذلك ترحب باقتراح استكشاف الطريقة التي يمكن بها للمنسقين المقيمين المساهمة في التنسيق بشأن هذه القضية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم من الدول الأعضاء، قالت إنها تلاحظ الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في قدرات التحقيق ومواءمة السياسات بين وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وبالاقتران مع تحسين استخدام التكنولوجيا، يمكن لهذه الجهود أن تساهم في منع تنقل الجناة بين المنظمات، وكذلك تعزيز مناخ عدم التسامح مطلقا. وفي الختام، أشارت المديرة التنفيذية إلى مبادرة جديدة متخذة من حكومة نيوزيلندا لاستخدام أموال دافعي الضرائب لتعويض ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ وقالت إن مما يثير الاهتمام معرفة ما إذا كان ذلك النهج سيزيد من تحفيز المؤسسات على منع سوء السلوك.

34- وأدان رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف بشدة ارتكاب أي استغلال وانتهاك جنسيين في عمليات الأمم المتحدة. وقال إنه يشعر بأن جهود التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ينبغي أن تحظى بالأولوية من حيث ضمان التمويل وإزالة العقبات التقنية، ومنها على سبيل المثال عقبات تعيين المحققين. واقترح أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى المعني بمعالجة هذه العقبات، ودعا سائر رؤساء المجالس إلى دعم هذه الجهود. وأضاف أنه يؤيد فكرة الحلول المشتركة، مثل وضع قاعدة بيانات مشتركة لتبادل أفضل الممارسات، ومجمَّع مشترك للمحققين، وأُطر مشتركة للتقييم والاستجابة. وقال إنه يؤيد شخصيا رفع الحصانة الدبلوماسية ويرى أن بلدانا كثيرة ستتخذ نفس الموقف استجابة للبلاغات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأضاف أنه يوافق على ضرورة تقليص الجدول الزمني للتحقيقات، مشيرا إلى أن حكومة المغرب سنت ممارسة فضلى تتمثل في إدراج ضابط شرطة مع قواته للتمكين من فتح التحقيقات بمجرد تلقي بلاغ بوقوع سوء سلوك.

35- وأثار رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسألة التعاون في دعم الضحايا، مشيرا إلى أن الدعم ينبغي تقديمه بغض النظر عن الوكالات المعنية. وتساءل عما إذا كان هذا النهج المرن متخذا للسماح، على سبيل المثال، للضحايا بتلقي الدعم من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى وإن لم تكن تلك الوكالة المعيَّنة غير معنية بالحادثة.

36- ورحبت المديرة التنفيذية لليونيسيف بالالتزام الواضح بالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. واقترحت أن يكون الهدف من مباشرة التحقيق فور تلقي بلاغ من الأمور التي تسعى الوكالات إلى تحقيقها في المدى البعيد، وإن كان ذلك سيتطلب موارد إضافية. وفيما يتعلق بآليات التنسيق، أشارت إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تشمل منظمات غير حكومية وجميع الوكالات العاملة في الميدان الإنساني. وأضافت أنه يجري وضع الصيغة النهائية لبروتوكول بشأن مساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وسيكون من الحاسم تدبير الموارد اللازمة لتنفيذه على المستوى القطري.

37- وأبدى المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي رأيه في مسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وكرر الدعوة الموجَّهة إلى القيادة العليا لدمج ثقافة عدم التسامح مطلقا وتعزيز الشعور بالثقة بين الموظفين والمتعاقدين. وقال إن **البرنامج** شهد زيادة في البلاغات المتعلقة بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز خلال الأشهر الستة الأخيرة، وهو ما يدل على ازدياد مستوى الثقة في قدرة المنظمة على معالجة تلك القضايا بفعالية. وقال إن استقصاءات الموظفين التي لا يكشف فيها عن هوياتهم ساعدت على فهم مجالات المشكلات المحتملة، وإن **البرنامج** زاد مؤخرا مستوى الموارد المخصصة للتحقيقات بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي. وأضاف أن **البرنامج** أنشأ فريقا عاملا مشتركا بين الإدارة والمجلس التنفيذي لجمع أفضل الممارسات من الدول الأعضاء، وأنه قلص المدة المطلوبة لمعالجة البلاغات المتعلقة بالمضايقات أو الانتهاكات. وستواصل المنظمة سعيها إلى استئصال السلوك المسيء بكل الوسائل الممكنة.

38- ولاحظت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها ما تحقق من تقدم ملموس في معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وقالت إن هذا العمل في صندوق الأمم المتحدة للسكان يشمل وضع سياسة للمساءلة فيما يتصل بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتحسين مبادرات التواصل وإدخال نظام عالمي لجهات الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأضافت أن المنظمة ستتخذ في عام 2019 خطوات لتحسين التواصل مع الفئات المعرضة للمخاطر وتشجيع المارة على التدخل وزيادة إمكانية الوصول إلى آليات الإبلاغ والثقة فيها، لا سيما في الأماكن النائية. وتنتهج المنظمة نهجا شاملا وتعمل مع المنظمات الشريكة وتسعى إلى تهيئة أماكن عمل خالية من أي نوع من الإساءات.

39- وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه وكالة التنسيق الرئيسية في مجال العنف الجنساني، يعكف على وضع خريطة شاملة لتحديد كيفية استخدام آليات إحالة العنف الجنساني عندما تكون متاحة. وفيما يتعلق بالتحديات المقبلة، سلطت الضوء على الحاجة إلى تحسين دعم الضحايا وتعزيز مساءلة الشركاء المنفذين. وقالت إن التركيز ينبغي أن ينصب على تصميم أدوات جديدة لتقديم الضمانات، لا سيما في الأوضاع الإنسانية. وأكدت في الختام التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتغيير ثقافته التنظيمية وتهيئة بيئة يستطيع فيها الجميع الإفصاح عن مخاوفهم، والمشاركة في اتصالات مفتوحة وشفافة بشأن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

40- وأدلت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بملاحظاتها الختامية، مشيرة إلى أن وكالتها تأمل في الاستفادة تماما من مناقشات وضع توصيات للنظر فيها بحلول نهاية اليوم. وفيما يتعلق بالتنسيق، أشارت إلى فرقة العمل على نطاق المنظومة وشبكة مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية التي تعمل معا. وأضافت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، مثل مواءمة الهيئات التحقيقية العشرين داخل الأمم المتحدة، لا سيما من أجل إلغاء عبء الإثبات الواقع على المدعي. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على التنسيق بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء من خلال قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن المنظمة تبحث مسألة التدريب الشرطي، متطلعة إلى إدخال مراعاة الفروق الجنسانية في كل قوة من قوات الشرطة في العالم. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى الاستثمار في تغيير المعايير الاجتماعية المتصلة بسلوك الذكور، مؤكدة أن على الجميع دورا في استئصال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

41- وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده التعليقات التي أبداها نظراؤه، مشيرا إلى الإحساس الواضح بالمسؤولية والالتزام في جميع المناقشات. ولاحظ أن الزيادة في البلاغات ليست دليلا على ازدياد الحالات المتركبة، بل ازدياد مصداقية الوكالات. ولاحظ التحديات التي ينطوي عليها التعجيل بالقضايا، ذلك أن عدد المحققين ينبغي أن تقابله زيادة في عدد المحامين المتاحين لفحص القضايا. ودعا إلى زيادة الاستثمار على الأقل في المدى القصير لتمكين الوكالات من تصفية القضايا المتراكمة المتأخرة.

42- واختتمت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المناقشات، مسلطة الضوء على النقاط التالية: القضية الرئيسية المتمثلة في تفاوتات السلطة ودورها في إدامة المضايقات والانتهاك؛ وأهمية التغيير الثقافي؛ ودور الدول الأعضاء؛ والحصانة الدبلوماسية؛ والحاجة إلى زيادة الاستثمار وبناء قدرات المحققين؛ ومواءمة السياسات والمعايير؛ وأهمية التعاون وتبادل أفضل الممارسات.

رابعا- الجلسة المسائية: الموضوع 3

تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتمويل الابتكاري من أجل أهداف التنمية المستدامة

43- أشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقدمته، إلى حُسن توقيت الموضوع في ضوء اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في الأسبوع السابق وعولجت فيه إجراءات متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وقرار الجمعية العامة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال إن التمويل عنصر رئيسي في هذا الموضوع.

44- ولاحظ أن النقاش المتعلق بالإصلاح ركز حتى الآن على إنشاء مؤسسات جديدة والنظام الجديد للمنسقين المقيمين الذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين طريقة تحقيق النتائج على الأرض. وفي هذا الصدد، قال إن الرحلة المشتركة الأخيرة إلى كولومبيا أتاحت بلورة فهم جيد لما يحدث على المستوى الميداني. وبينما يسود تقدير عام لأهمية عملية الإصلاح، لاحظ الرئيس أن فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا لم يطلع بعد على خرائط الطريق والتوجيهات المطلوبة لتنفيذ التغيير. وأشار إلى أن زيادة المشاركة مع العاملين في الميدان يمكن أن تساعدهم على مراعاة محتوى المناقشات الجارية في نيويورك بطريقة أفضل في عملياتهم.

45- وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى موضوع التمويل الابتكاري من أجل أهداف التنمية المستدامة فقال إنه يلاحظ وفرة الأفكار المثيرة للاهتمام، مثل تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتنفيذ النهج المشترك للعناية الواجبة على نطاق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، واستكشاف زيادة استخدام الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وتوليد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على نطاق المنظومة. وأكد أنه ينبغي عدم النظر إلى القطاع الخاص باعتباره مجرد مصدر للدخل اللازم لسد فجوات التمويل. وينبغي للأمم المتحدة بدلا من ذلك استخدام قدرتها التنسيقية لإعادة توجيه موارد القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن أمثلة هذا النهج صندوق أثر أهداف التنمية المستدامة الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

46- وتتبع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصلة بين إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتمويل الابتكاري فقال إنه يلاحظ أنه بغض النظر عن الدافع إلى إنشاء آليات تنسيق جديدة فإن الإصلاح يسعى أيضا إلى تيسير سُبل جديدة للتفكير معا من أجل تحقيق خطة عام 2030 والتحضير للمستقبل. وأضاف أن المستويات غير المسبوقة من الاستثمار المطلوب للقيام بذلك ينبغي النظر إليها باعتبارها استثمارا للثروة اليوم في اقتصاد المستقبل حسب ما جاء في هدف التنمية المستدامة 17. وتتضح هذه الصلة في خارطة طريق الأمين العام لتمويل خطة عام 2030 التي تبحث في مواءمة الموارد المالية العالمية والسياسات الاقتصادية من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛ واستراتيجيات التمويل المستدامة على المستويين الإقليمي والقطري؛ والتكنولوجيات الجديدة والرقمنة.

47- وأضاف أنه تم إنشاء عدة أفرقة عمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستكشاف تمويل خطة عام 2030. ومن الواضح أنه لا بد من التركيز على مصادر تمويل جديدة، مثل السندات الخضراء، وأدوات التمويل المختلط، وسندات الصكوك في التمويل الإسلامي. وتتخذ الأمم المتحدة وضعا يمكنها من مساعدة الحكومات للحد من المخاطر وتهيئة أسواق محلية مكتملة النمو من أجل اجتذاب الاستثمار. ويمثل الإصلاح فرصة حيوية للجمع بين مختلف القدرات داخل أسرة الأمم المتحدة من أجل تطوير مجموعة عصرية من المدخلات للبلدان الساعية إلى جعل التمويل الخاص جزءا من استراتيجيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - وهو نهج يختلف عن الخصخصة.

48- وأكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ملاحظاتها أن الابتكار هو السبيل لنجاح الإصلاح. وأشارت إلى أن المعونة الإنمائية الرسمية غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأنه سيتعيَّن سد النقص البالغ 6 تريليونات دولار أمريكي من القطاع الخاص. ومن الواضح أن التنمية تعتمد على المشاركة الفاعلة والمسؤولة من القطاع الخاص، وبات لزاما على الأمم المتحدة أن تجد سُبلا لدعم ذلك.

49- وأضافت أن مبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي تسعى إلى معالجة هذا التحدي من خلال التركيز على ثلاثة مجالات للبنية التحتية المستدامة: الإسكان الميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية للصحة. وأسفر ذلك عن منصة مبتكرة لدعم الشراكة بين الحكومات ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء من القطاع الخاص. ووقعت بالفعل اتفاقات مع الحكومات في كينيا وغانا والهند لتمويل تشييد إسكان ميسور التكلفة، بينما تشارك المبادرة في المكسيك في مشروع لإعادة إحياء محطة لتوليد القوى باستخدام الرياح بقدرة تبلغ 22 مللي واط لتوفير طاقة متجددة منخفضة التكلفة إلى 000 50 شخص في المجتمعات المحلية التي تعاني نقص الخدمات. وستوفر المشروعات أيضا آلاف الوظائف المحلية عن طريق استخدام سلاسل الإمداد المحلية والمتعهدين المحليين وستدعم نقل التكنولوجيا.

50- وفي الختام، أكدت المديرة التنفيذية أن التركيز ينبغي ألاّ ينصب على نطاق هذه المشروعات الحالية، بل على إنشاء نموذج تمويلي ناجح. وأضافت أن المبادرة نجحت بفضل التشارك مع القطاع الخاص وتقاسم المخاطر المالية والعمل في السوق معا. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تبني شراكات مع القطاع الخاص أو الاستفادة من الاستثمارات والتكنولوجيات الجديدة والمحسَّنة.

51- ورحبت الدول الأعضاء بالمناقشة المتعلقة بالإصلاح والتمويل واصفة إياها بأنها كانت مفيدة وفي الوقت المناسب. وذكرت عدة وفود أنها ترى أن المواضيع ستحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل، وربما في الاجتماع المشترك المقبل للمجالس التنفيذية. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عن الطريقة التي يمكن بها للنظام الجديد للمنسقين المقيمين أن يدعم الابتكار في الوكالات، مؤكدة أن تعاون القطاع الخاص يمكن أن يكون مصدرا قيما للخبرة والتمويل. وتعلقت الأسئلة الأخرى بالتحديات الرئيسية التي تواجهها الوكالات عند السعي إلى العمل مع القطاع الخاص والطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد في هذا الاتجاه وكيفية تأثير عملية إصلاح الأمم المتحدة على التمويل الأساسي للوكالات، وما إذا كان يمكن للتمويل الابتكاري أن يعوّض عن أي تخفيض في هذا التمويل.

52- وردا على ذلك، أشارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن نموذج عمل المكتب يمثل ميزة في العمل مع القطاع الخاص. وبالنظر إلى أن الوكالة لا تتلقى تمويلا أساسيا بل تحصل على رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات، فإن لديها هيكلا يمكن أن ترتبط به كيانات القطاع الخاص. وتشمل المشتريات سلعا وخدمات من القطاع الخاص، وهو ما ييسِّر تبادل التكنولوجيا والخبرة. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، من المهم ألاّ يغيب عن الأذهان أن القطاع الخاص يبحث عن الاستدامة المالية قبل الاستدامة الاجتماعية والبيئية. ومن العوامل المهمة الأخرى توقيت التسويق، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

53- وفيما يتعلق بموضوع المنسقين المقيمين، قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عليهم دورا في العمل مع الحكومات لتحديد رغبتها في العمل مع الأمم المتحدة في مختلف جوانب التمويل. وينبغي للمنسقين المقيمين أيضا ضمان أن تُشكل مسألة التمويل أثناء التقديرات القطرية ووضع إطار التعاون، جزءا لا يتجزأ من العرض المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن للمنسقين المقيمين أيضا الاستفادة من خبرة الوكالات التي لم تكن مقيمة في البلدان ذات الصلة. وأكد المدير أن المنسقين المقيمين لا يحلون محل قدرات البرامج والصناديق وأدوارها، مشيرا إلى أن الوكالات والدول الأعضاء في حاجة إلى تعلم العمل داخل المنظومة الجديدة من أجل تجنب الازدواجية.

54- وقال إنه يوافق على أن القطاع الخاص لديه أيضا كثير مما يمكن أن يقدمه من حيث الخبرة، مشيرا إلى مثال التكنولوجيا المالية الرقمية. وعلى عكس ما يمكن تخيله، يمكن أن توجد بعض أكثر استخدامات هذا النوع من التكنولوجيا تطورا في البلدان النامية لأن القصور الذاتي التنظيمي في الاقتصادات الراسخة يعيق الابتكار في كثير من الأحيان.

55- وحدَّد عددا من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في السعي إلى العمل مع القطاع الخاص، بعضها ناشئ عن السلامة الائتمانية للأمم المتحدة ونُظمها المتقادمة في بعض الأحيان. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تحسين 152 عملية من عمليات تصريف الأعمال، وهو ما يعني في حالات كثيرة تغيير التوجيه بشأن كيفية العمل مع القطاع الخاص وإيجاد وسائل قانونية جديدة ومنصات لدعم هذا النوع من التعاون.

56- وفيما يتعلق بأثر إصلاح الأمم المتحدة على التمويل الأساسي، قال إنه يقدر التأثير على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي نتيجة لمضاعفة المساهمة والرسوم المفروضة بنسبة 1 في المائة. ولا يمكن تعويض هذا النقص بسهولة من خلال التمويل الابتكاري وحده.

57- وفي الختام، حذر من أنه سيكون من غير الواقعي الاعتقاد بأن المنظمات الخاصة حريصة على تمويل عمل الأمم المتحدة. وبينما توجد فرص للتعاون في المجالات التي تتلاقى فيها المصالح، من غير المرجح أن يصبح القطاع الخاص مصدرا بديلا لتمويل الأمم المتحدة.

58- ووصفت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) في ملاحظاتها مبادرة جارية في وكالتها لتحديد التكاليف وتقدير الأثر، وتنظر هذه المبادرة في الاستثمار المالي المطلوب لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان: اتقاء وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وإنهاء الحاجة غير المُلباة إلى تنظيم الأسرة، وإنهاء العنف الجنساني وجميع الممارسات الضارة. وتدعم المبادرة أيضا جهود سد الفجوة التمويلية البالغة 2.5 تريليون دولار أمريكي المطلوبة سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتُيسر إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة. وسلطت نائبة المدير التنفيذي الضوء على أمثلة من العمل، مشيرة إلى عملية يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في أوكرانيا لحساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وعملية يضطلع بها الصندوق في السلفادور لتقدير التكاليف وتحليل الفجوات في تحقيق نتائج تحويلية.

59- وفيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، وصفت نائبة المدير التنفيذي مبادرة مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، بدعم من مؤسسة ماكينزي، من أجل وضع آلية لضمان قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توريد سلع الصحة الجنسية والإنجابية. وأضافت أن الصندوق يعمل أيضا مع البنك الإسلامي للتنمية في مجال التأمين في الكاميرون ومع وزارتي الصحة والمالية في غواتيمالا في مخطط لاستخدام الضرائب المفروضة على بيع المشروبات الكحولية لتجديد موارد صندوق متجدد يستخدم للمشتريات الطارئة.

60- وأشارت المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسيف في ملاحظاتها إلى أن وكالتها شاركت في رئاسة قسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (فريق نتائج الشراكات الاستراتيجية) التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أنشأ نظاما مشتركا لفحص العناية الواجبة، ويتولى تيسير جهود تحديث قواعد الأمم المتحدة وتبسيطها، والعمل أيضا كمنصة تتقاسم الوكالات من خلالها خبراتها وتجاربها. وأشارت إلى أن بوسع المنسقين المقيمين الاستفادة من شركات البلدان المضيفة للمساعدة على التغلب على مشكلة نقص الموردين للأمم المتحدة في الجنوب العالمي، وهي مشكلة تعاني منها المنظومة بأسرها. وفي إطار متابعة تعليقات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قالت المديرة التنفيذية إنها توافق على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساعد على الحد من المخاطر التي تواجهها الحكومات، ولكنها أشارت أيضا إلى نطاق إيجاد حلول خاصة تماما للتحديات التي تواجهها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، مثل حالات الطوارئ التي تكون فيها الجهة المشغِّلة للهواتف المحمولة هي أفضل كيان لتتبع الأشخاص الذين تشردهم الكوارث الطبيعية. وردا على سؤال عن التمويل الأساسي، قالت إنها تلاحظ الصعوبات المرتبطة بالتمويل المخصص. وأشارت إلى مشروع اليونيسيف *Conceptos Plasticos* كمثال لطريقة مبتكرة للعمل حيث يستخدم المشروع نفايات اللدائن التي تجمعها المجتمعات المحلية ويحولها إلى لبنات يمكن استخدامها في بناء المدارس.

61- وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف يتلقيان دعما سخيا من الدول الأعضاء من أجل الابتكار، فقالت إنها تلمس إمكانية الارتقاء بالشبكة الحالية لمختبرات الابتكار لتصبح نهجا تعاونيا بين الوكالتين يمكن أن يمسك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزمام القيادة في البحث عن الابتكارات وتحديدها ويمكن أن تقوم فيه اليونيسيف بدور في إيجاد حلول وتوسيع نطاقها. وشددت على أنه يجري التماس الابتكارات في كل المجالات، ولكن التمويل الابتكاري لا يمكن أن يساعد الوكالات في تغطية تمويلها الأساسي.

62- وأكدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أهمية معالجة التدابير التنظيمية داخل الأمم المتحدة التي تجعل من غير الممكن اجتذاب التمويل الابتكاري. وقالت إن أحد أمثلة هذه التحديات يشمل الوصول إلى التمويل من الشركات التي تسعى إلى الحصول على فوائد ضريبية عندما تقدِّم تبرعات؛ وفي هذه الحالات، تمر التبرعات عبر وسطاء ينالون قسطا كبيرا من الأموال. كما أن الشركات غير راضية عن هذا النظام، فهي تفضل الارتباط مباشرة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بالاستثمار في المساواة بين الجنسين، قالت إنها تلاحظ أن هناك فيما يبدو حاجزا نفسيا يمنع الدول الأعضاء من تقديم تبرعات تزيد على عتبة معيَّنة، وهو ما يقيِّد بالتالي التقدم الذي يمكن تحقيقه. ويتنافى ذلك مع الخطاب المؤيد للمساواة بين الجنسين والذي يكون أقوى كثيرا من الدعم المالي الذي تحصل عليه الهيئة.

63- وكمثال على الشراكة الإيجابية مع القطاع الخاص، وصفت المديرة التنفيذية تحالف القضاء على القوالب النمطية، وهو منصة تتيح لإدارات التسويق في الشركات الخاصة الوصول إلى برنامج تصممه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفيذه من أجل مكافحة القوالب النمطية في الحملات الإعلانية بغرض تكوين ثقافة أشمل من أجل المستقبل. وأشارت إلى أنه بالنظر إلى أن الأمم المتحدة لا يمكنها في أي وقت من الأوقات أن تحلم بالحصول على موارد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات فإن النهج المتبع يطلب من هذه الشركات تنفيذ التغيير بنفسها، على أن تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دور أمين المظالم للتحقق من وفائها بالتزاماتها. وتعززت المبادرة بفضل شركة Cannes Lions التي تستخدم المعايير التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الإعلانات المقبولة غير القائمة على القوالب النمطية كأحد معايير اختيار الحملات الفائزة بالجوائز. ولذلك وسعت المبادرة تأثير عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يتجاوز ما يمكن أن تحققه وحدها.

64- واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموضوع، معربا عن أمله في أن تتمكن الوكالات من الاستفادة من المناقشة لتعزيز الشراكات مع الشركاء غير الحكوميين، خاصة القطاع الخاص، وتبادل أفضل الممارسات. وكرر ما قاله الأمين العام، ملاحظا أن الموارد جاهزة بالفعل لتحقيق خطة عام 2030 وأن المسألة تتعلق بوضع النقاط على الحروف.

خامسا- الجلسة المسائية: الختام

65- في ختام المداولات، أعطى رئيس برنامج الأغذية العالمي الكلمة للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي قدمت متابعة لمناقشات الجلسة الصباحية بشأن المسار السريع المحتمل للتحقيقات والتعجيل بتسوية بلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ودعت الوكالات الأخرى إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق مطالبة رؤساء التحقيقات في كل منها إلى الاجتماع معا لتحديد اقتراح مشترك بين الوكالات ومحدَّد التكاليف لتحسين وظيفة التحقيق والتسريع بمباشرة التحقيقات وتجميع الموارد وتوضيح المعايير المتعلقة بنهج يركز على الضحايا، بما في ذلك ضمان الدعم والحماية للضحايا ضد أي نوع من الانتقام، لا سيما على المستوى القطري، مع الاعتراف بأن الخدمات، لا سيما الخدمات المقدمة للضحايا الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لا تزال محدودة. وطلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم من الأمم المتحدة في تسخير نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لتنفيذ استجابة منسقة مشتركة بين الوكالات فيما يخص الاستغلال والانتهاك الجنسيين وللتحرش الجنسي على المستوى القطري.

66- ووجه رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** شكره إلى جميع الحاضرين على مشاركتهم الفاعلة في المناقشات، مشيرا إلى أن من الحيوي في جميع المداولات تذكر احتياجات وأولويات الأشخاص الذين تخدمهم كل وكالة. ولاحظ أن الأمم المتحدة باتت على مشارف حقبة جديدة ولديها بنية أساسية جديدة يمكن أن تحسِّن استجابتها للتحديات العالمية. ودعا جميع الحاضرين إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها إصلاح الأمم المتحدة للعمل معا والاستماع إلى الحكومات والناس على الأرض من أجل إنجاحه.

الملحق

البيان المشترك للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عقد في 31 مايو/أيار 2019

- عقب اختتام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد في 31 مايو/أيار 2019، رحب رؤساء الوكالات باهتمام الدول الأعضاء ودعمها المستمرين لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.
- من أجل التنفيذ الفعلي لمبدأ "عدم التسامح مطلقا" مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ولدمج نُهج محورها الضحايا، تلتزم المنظمات بالتركيز على ما يلي:

1- **تعزيز وظيفتي التحقيق والمساءلة** عن طريق استكشاف خيارات ضمان إجراء تحقيقات سريعة وقوية من خلال اتصالات وإجراءات وخطوط توجيهية تركز على الضحايا؛ وزيادة التنسيق والاتساق بين أفرقة التحقيق؛ وآليات متناسبة وسريعة للمساءلة الداخلية.

2- **تعزيز النُهج التي تركز على الضحايا في العملية برمتها** عن طريق ضمان سهولة حصول جميع تعرضوا للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على دعم جيد وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الدعم المتصل بالتحقيقات والوصول إلى العدالة. ولا تزال الخدمات المقدمة بصفة خاصة إلى من تعرضوا للاستغلال والانتهاك الجنسيين شحيحة. كما أن الخدمات السرية المقدمة إلى من تعرضوا للتحرش الجنسي محدودة.

3- **إدراج جهود القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي/الإساءات في أماكن العمل**، في جدول أعمال المنسقين المقيمين بطريقة منهجية عن طريق تعزيز دور المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبالتالي ضمان التنفيذ المنسق لأنشطة الوقاية والاستجابة وكذلك التكيُّف مع السياقات والثقافات المحلية.

4- ضمان مواصلة مناقشة تلك القضايا وتنسيقها بين ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، وكذلك من خلال مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكتب المدافعة عن حقوق الضحايا والسبل المناسبة الأخرى.

- نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بتحسين هذا العمل على نحو ما نوقش في المجلس، والتشاور مع الوكالات الأخرى بشأن كيفية مواصلة تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في جدول الأعمال المتعلق بهذا الموضوع. ونحن على أتم الاستعداد للعمل في اقتراحات مشتركة مفصَّلة ومحددة التكلفة بشأن القضايا المذكورة أعلاه. ونرى في تقديراتنا أننا سنحتاج إلى 40 مليون دولار أمريكي[1] خلال السنتين المقبلتين للدفع قدما معا بهذا العمل، مع ضخ الجانب الأكبر من الاستثمار في العمل الذي يركز على الضحايا من أجل أ) الوقاية، وب) ضمان توافر الخدمات للضحايا، وج) وتعزيز القدرات في مجال التحقيق، وكذلك تعزيز نهج محوره الضحايا في السياسات والعمليات والإجراءات القائمة. ونعوّل على الدول الأعضاء في ضمان إتاحة الموارد اللازمة للوفاء بهذه الأولويات الجماعية.

[1] لا يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أي موارد أخرى للتحقيقات.

- نرحب بالخطوات المتخذة من الدول الأعضاء استجابة لقرارات الجمعية العامة بشأن المسؤولية الجنائية لمسؤولي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات؛ وسنقدِّم الدعم لتعزيز جهود الدول الأعضاء من أجل ضمان مساءلة الدول الأعضاء عن جميع أشكال سوء السلوك الجنسي - بما فيها ما يمكن أن يرقى إلى مستوى الأعمال الإجرامية - مع اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك إرساء ولاية قضائية على الجرائم التي يرتكبها رعاياها أثناء عملهم كموظفين تابعين للأمم المتحدة أو خبراء موفدين في بعثات مع إيلاء المراعاة في الوقت نفسه للإجراءات القانونية الواجبة؛ وتعاون كل منها مع الآخر في تبادل المعلومات مع احترام الخصوصية والسرية؛ وتيسير إجراء التحقيقات امتثالا للإجراءات الواجبة التطبيق.